في طرف المنع اذ المجتهد واحد على الصحيح او يكون مذهبنا
صوابا فيها ومذهبه خطأ ولا مسألة حينئذ ويجب تحقق
العقبا او مذهبنا خطأ ومذهبه صواب فلا يتحقق المسألة
ايضا ولا يجوز التقصي او كلاهما خطأ ان وهذا القول مع
القول الثالث لا نقول بهما اذ يجب ان نعتقد ان مذهبنا
صواب فلم يظهر المسألة ح ولان الحق دايرين هذه المذاهب
فكيف يقال كلاهما خطأ وتقييده بابي حنيفة في قوله
فانه يجب على مقلدا ابا حنيفة ان يعتقد الحق فيه نظر
فان هذا يجب على كل مقلد لامام ولا خصوصية لابي
حنيفة فان التقييد يوهم خلاف المراد في رواية التردد
السؤال السادس عشر قال في آخر باب الاختلاف
في الشهادة ومن لم يرجح حتى قال او همت بعض شهادتي
يقبل قوله قال شارحه العلامة محمد الشهير بملا مسكين
او همت اخطأت بذكر زيادة كانت باطلة او اخطأت بنسيان
ما كان يجب على ذكره انتهى **قال السيد** واقول في كلام
عبارة المتن والشرح نظرا اما المتن فحيث عدى اوهم
بنفسه مع انه سما ينعدي بحرف الجر وهو الى وحيث
جعله متعلقا بالبعض مع انه انما يتعلق بالكل واما
الشرح فحيث فسر اوهمت في قوله اخطأت بذكر زيادة
كانت باطلة مع ان هذا التفسير انما يناسب وهمت لا اوهم
قال ثعلب في فصيحه تقول اوهمت الى الشيء اذا تركته
كله اوهم ووهمت في الحساب اذا غلطت فيه اوهم
ووهمت الى الشيء اذا ذهب قلبك اليه تريد غيره اهم
وهي انتهى **اقول** الذي يظهر ان الاظهر اذ ذكر من باب
التضمين فتضمن وهمت معنى نسيت فعداه بنفسه وحينئذ
لا ينكر تعلقه بالبعض لانه لم يترك جميع الشهادة بل بعضها
والى هنا انتهى الكلام والحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

0018.JPG
الكتبة العمرية
Copyright © King Saud University